المندوبية السامية للتخطيط

معالم إحصائية

نشرة شهرية

أكتوبر 2019 - رقم 255

محتوى

الأثمان 1
مؤشرات إقتصادية ومالية 2
البحوث الفصلية حول الظرفية الإقتصادية 3
الوضعية الإقتصادية خلال الفصل الثاني من سنة 2019 4

الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الثاني من سنة 2019

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ **2,5%** خلال الفصل الثاني من سنة **2019** عوض **2,6%** خلال نفس الفصل من سنة **2018** حيث سجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة **3,3%** بينما عرفت الأنشطة الفلاحية انخفاضا بنسبة **2,8%**.
وظل الاستهلاك النهائي والاستثمار قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بانخفاض في نسبة التضخم وتحسن الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.

نمو اقتصادي معزز بالأنشطة غير الفلاحية

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 2,2% في الفصل الثاني من سنة 2019 مقابل 2,8% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 2,8% عوض ارتفاع بنسبته 4,5% السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 5,1% عوض انخفاض قدره 16,3%.
بينما عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** ارتفاعا بنسبة 3,6% عوض 2% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية. ويرجع هذا، إلى تحسن القيم المضافة لأنشطة :
• الماء والكهرباء بنسبة 20,9% عوض 2,1% ؛
• البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,2% عوض 0,6% ؛
• الصناعات التحويلية بنسبة 2,5% عوض 2,9%.
وإلى انخفاض أنشطة الصناعة الاستخراجية بنسبة 1,2% عوض انخفاض بنسبة 1%.
ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** ارتفاعا بلغت نسبته 3% عوض 2,6% خلال نفس الفترة من سنة 2018. وتميزت بتحسن أنشطة :
• الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 3,6% عوض 2,4% ؛
• التجارة بنسبة 3,3% عوض 1,2% ؛
• الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2,9% عوض 1,4% ؛
• خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,6% عوض انخفاض بنسبة 0,6% ؛
وهذا، بالرغم من تباطؤ النمو لأنشطة :
• الفنادق والمطاعم بنسبة 4,7% عوض 6% ؛
• الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4% مقابل 4,3% ؛
• النقل بنسبة 2,9% عوض 5,7% ؛
• البريد والمواصلات بنسبة 1,5% عوض 3,3%.
في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 3,3% عوض 2,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2018.
وفي هذه الظروف، واعتبارا للتراجع الملحوظ لوثيرة نمو الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات إلى 2,5% عوض 4,3% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثاني من سنة 2019 نموا بنسبته 2,5% عوض 2,6% السنة الماضية.

انخفاض معدل التضخم

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا بلغ 3,4% عوض 3,6%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,9% عوض 1%.

نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية

• **طلب داخلي في تحسن**
ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 3,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2019 عوض 2,4% نفس الفترة من السنة الماضية مساهما بـ 3,4 نقطة في النمو الاقتصادي عوض 2,6 نقطة.
وفي هذا الإطار، عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا بنسبة 3,7% بدل 3,1% مساهمة في النمو بـ 2,1 نقطة مقابل 1,8 نقطة سنة من قبل. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 3,3% عوض 0,4% في الفصل الثاني من السنة الماضية مع مساهمة في النمو الاقتصادي بـ 0,6 نقطة عوض 0,1 نقطة.
ومن جهته، عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفاعا قدره 3,6% في الفصل الثاني من سنة 2019 مقابل 0,6% السنة الماضية بمساهمة في النمو بلغت نقطة واحدة بدل 0,2 نقطة.
• **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية في النمو**
سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت (– 0,9) نقطة عوض (0,04) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وقد عرفت الصادرات ارتفاعا نسبته 3,6% مقابل 8,3% مع مساهمة في النمو بـ 1,4 نقطة عوض 3 نقطة. ومن جهتها، سجلت الواردات نموا بنسبة 4,7% عوض 6,4% مع مساهمة سلبية بـ (– 2,3) نقطة عوض (– 3) نقطة سنة من قبل.

انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 23,3% عوض انخفاض بنسبة 29,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2018، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 4% في الفصل الثاني من سنة 2019 مقابل 2,1% خلال نفس الفترة من سنة 2018.
وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة 3,8% مقابل 4,2% سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 27,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 26,8%.
وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت والتغير في المخزون) 32,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 32,4% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك خفت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الثاني من سنة 2018 حيث انتقلت من 5,6% إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي (مصححة من التغيرات الموسمية) بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بملايين درهم)

	الفصل الثاني 2018	الفصل الثاني 2019	التغيرات البين سنوية بـ %
القطاع الفلاحي	32 734	31 812	– 2,8
القطاع غير الفلاحي	**178 045**	**183 866**	**3,3**
الصيد البحري	1 791	1 882	5,1
صناعة الاستخراج المعدني	3 637	3 594	– 1,2
الصناعة التحويلية	33 203	34 034	2,5
الكهرباء والماء	5 008	6 054	20,9
البناء والأشغال العمومية	11 775	11 916	1,2
التجارة	19 889	20 545	3,3
الفنادق والمطاعم	5 133	5 374	4,7
النقل	8 993	9 250	2,9
البريد والمواصلات	12 577	12 766	1,5
أنشطة مالية وتأمينية	12 049	12 393	2,9
الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات شخصية	29 187	30 355	4,0
الادارات العامة والضمان الاجتماعي	20 057	20 779	3,6
التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي	17 872	17 978	0,6
الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات	32 990	33 830	2,5
الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم	**242 369**	**248 366**	**2,5**
الناتج الداخلي الاجمالي غير الفلاحي	**209 461**	**216 116**	**3,2**
الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية	**275 000**	**284 313**	**3,4**

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (مصححة من التغيرات الموسمية) (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بملايين درهم)

	الفصل الثاني 2018	الفصل الثاني 2019	التغيرات البين سنوية بـ %
نفقات استهلاك الأسر	143 171	148 468	3,7
نفقات استهلاك الإدارات العمومية	42 736	44 146	3,3
نفقات استهلاك المؤسسات الغير الهادفة للربح	1 340	1 376	2,7
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	68 711	71 185	3,6
صادرات من السلع والخدمات	89 788	93 020	3,6
واردات من السلع والخدمات	119 247	124 903	4,7

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بملايين درهم) (مصحح من التغيرات الموسمية)

	الفصل الثاني 2018	الفصل الثاني 2019	التغيرات البين سنوية بـ %
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	283 781	295 141	4,0
الادخار الوطني الإجمالي	73 784	77 176	4,6
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	79 156	82 348	4,0

جميع الحسابات الوطنية الفصلية هي مصححة من التغيرات الموسمية.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الإيداع القانوني : **2003/0016**

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض الرباط – المغرب – ص.ب : 178 - 10 001
الهاتف : 04 69 57 57 5 (212+) – الفاكس : 02 69 57 37 5 (212+)
www.hcp.ma
أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر غشت 2019، ارتفاعا بـ 0,3% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0,7% والرقم الأستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,2%.
بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا بـ 0,8% خلال شهر غشت 2019.
وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي للثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 ارتفاعا قدره 0,2% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك

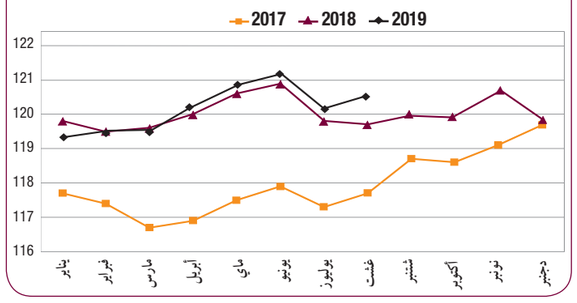

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري يوليوز 2019	غشت 2019	التغير %	2018	2019	التغير %
المواد الغذائية	**127,2**	**128,1**	**0,7**	**128,8**	**127,6**	**– 0,9**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	125,9	126,8	0,7	128,5	126,3	– 1,7
المشروبات الكحولية والتبغ	159,4	159,4	0,0	138,5	159,4	15,1
المواد غير الغذائية	**114,7**	**114,9**	**0,2**	**113,5**	**114,5**	**0,9**
الملابس والأحذية	117,7	117,9	0,2	116,5	117,5	0,9
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	117,4	117,6	0,2	116,0	117,2	1,0
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	112,2	112,5	0,3	110,6	112,2	1,4
الصحة	106,8	106,9	0,1	105,6	106,7	1,0
النقل	112,7	113,1	0,4	112,0	111,8	– 0,2
المواصلات	59,7	59,7	0,0	59,4	59,6	0,3
الترفيه والثقافة	101,3	101,4	0,1	99,4	100,8	1,4
التعليم	153,5	153,5	0,0	148,4	153,5	3,4
مطاعم وفنادق	133,5	133,9	0,3	131,7	133,3	1,2
مواد وخدمات أخرى	123,5	123,6	0,1	122,6	123,3	0,6
الرقم الإستدلالي العام	**120,2**	**120,6**	**0,3**	**120,0**	**120,2**	**0,2**

المصدر :المندوبية السامية للتخطيط.

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري يوليوز 2019	غشت 2019	التغير %	الرقم الاستدلالي للثمانية أشهر الأولى 2018	2019	التغير %
أكادير	117,9	118,6	0,6	117,8	117,9	0,1
الدار البيضاء	123,4	124,0	0,5	122,5	123,4	0,7
فاس	121,8	122,0	0,2	120,7	122,0	1,1
القنيطرة	118,2	118,9	0,6	118,6	118,7	0,1
مراكش	120,1	119,9	– 0,2	119,7	119,4	– 0,3
وجدة	117,5	118,1	0,5	118,8	118,0	– 0,7
الرباط	117,8	117,6	– 0,2	117,2	117,4	0,2
تطوان	120,2	121,2	0,8	120,2	120,2	0,0
مكناس	121,4	121,9	0,4	121,7	122,0	0,2
طنجة	122,0	122,4	0,3	122,0	121,7	– 0,2
العيون	122,1	123,2	0,9	121,9	122,3	0,3
الداخلة	122,0	123,0	0,8	122,0	122,1	0,1
كلميم	118,9	120,2	1,1	119,5	119,5	0,0
سطات	118,5	118,7	0,2	117,9	118,4	0,4
آسفي	116,6	116,7	0,1	115,9	116,0	0,1
بني ملال	118,3	119,6	1,1	118,3	118,5	0,2
الحسيمة	120,7	123,1	2,0	120,8	120,5	– 0,2
المجموع	**120,2**	**120,6**	**0,3**	**120,0**	**120,2**	**0,2**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال شهر غشت 2019 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في الحسيمة بـ 2,0% وفي كلميم وبني ملال بـ 1,1% وفي العيون بـ 0,9% وفي تطوان والداخلة بـ 0,8% وفي أكادير والقنيطرة بـ 0,6% وفي الدار البيضاء ووجدة بـ 0,5%، بينما سجلت انخفاضات في كل من مراكش والرباط بـ 0,2%.
وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2019 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018، أهم الارتفاعات في فاس بـ 1,1% وفي الدارالبيضاء بـ 0,7% ؛ وأقل الارتفاعات في العيون بـ 0,3% وفي الرباط ومكناس وبني ملال بـ 0,2% وفي أكادير والقنيطرة والداخلة آسفي بـ 0,1%. بينما سجلت انخفاضات في وجدة بـ 0,7% وفي مراكش بـ 0,3% وفي طنجة والحسيمة بـ 0,2%.

تطور التغيرات السنوية 2017–2019

التغير (%)

السنة	غشت/ غشت [1]	الأشهر الثمانية الأولى [2]
2017	1,6	1,5
2018	1,7	2,2
2019	0,8	0,2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.
(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي للأشهر الثمانية الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

	الوضعية من يناير إلى غشت 2018	2019	التغير %
الصيد			
المنتوجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي			
الوزن (بالطن)	737 152	783 217	6
القيمة (بألف درهم)	5 103 361	5 026 560	– 2

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

	الوضعية من يناير إلى غشت 2018	2019	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	24 846,16	25 989,15	4,6
المعادن(1)			
الإنتاج التجاري للفوسفاط (10^3 طن)	19 597	20 246	3,3
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	8 756,7	8 857,8	1,15

(1) يتعلق الأمر بمعطيات يناير إلى يوليوز

المصادر : م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفاط، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى غشت 2018	2019	التغير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات	271 636	281 467	3,6
السلع	152 832	158 787	3,9
الخدمات	118 804	122 680	3,3
الواردات	343 042	350 165	2,1
السلع	278 646	286 961	3,0
الخدمات	64 396	63 204	– 1,9
الرصيد التجاري	– 71 406	– 68 698	3,8
نسبة التغطية %	79,2	80,4	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	45 167	44 601	– 1,3

المصدر : مكتب الصرف.

السياحة

	الوضعية من يناير إلى غشت 2018	2019	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	16 130	16 984	5
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	11 120	11 483	3

المصدر : وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي.

الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)

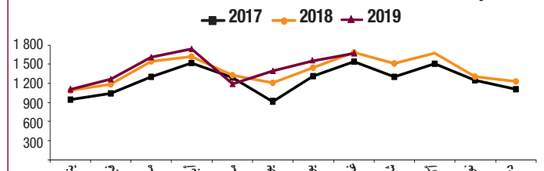

... معطيات غير متوفرة ، : معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة

المالية العمومية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى غشت 2018م	2019*	التغير %
المداخيل العادية	164 565	174 597	6,1
النفقات العادية	142 707	151 762	6,3
الدين العمومي	20 697	23 132	11,8
الإستثمار	39 105	41 018	4,9
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	– 11 891	– 12 306	
العجز/الفائض الإجمالي	– 29 139	– 30 488	

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية.

تطور المداخيل والنفقات (بمليار درهم)

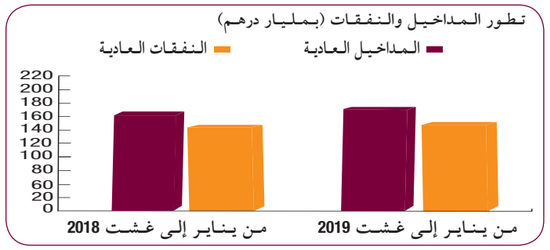

النقد

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى غشت 2018م	2019*	التغير %
مجمع النقد م3	1 292 222	1 349 309	4,4
مجمعات التوظيفات السائلة	676 561	720 440	6,5
مقابلات المجمع م3 (1)	1 292 222	1 349 310	4,4
ديون للاقتصاد	1 009 420	1 053 103	4,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	177 640	205 943	15,9
الإحتياطيات الدولية الصافية	225 753	231 818	2,7
موارد ذات طابع غير نقدي	202 985	226 165	11,4
مقابلات أخرى للمجمع م3	82 395	84 611	2,7

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للإقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع م 3

المصدر : بنك المغرب.

المجمع النقدي م3 (بمليار درهم)

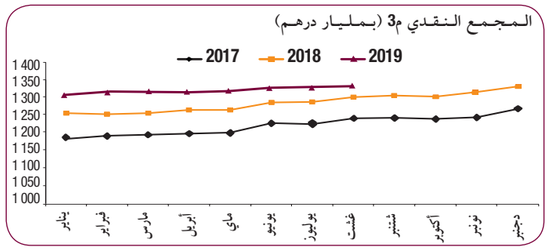

سوق العملة

	الوضعية في شهر غشت 2018م	2019*	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	1 300,31	5 231,91	302,36
رسملة البورصة (بمليون درهم)	588 887	601 887	2,21
مؤشر مازي	11 546,49	11 710,94	1,42
مؤشر مادكس	9 381,43	9 542,20	1,71

	الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة 08 غشت 2019	06 شتنبر 2019	التغير %
العدد	466	470	0,9
الأصول الصافية (بمليون درهم)	463 382	455 634	– 1,7

المصادر : بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية

• قطاع الخدمات التجارية غير المالية

• قطاع تجارة الجملة

تبرز هذه المذكرة أهم ارتسامات أرباب المقاولات المستقاة من بحوث الظرفية الإقتصادية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط برسم الفصل الثالث من سنة **2019** لدى المقاولات العاملة بقطاعي الخدمات التجارية غير المالية وتجارة الجملة. وترصد هذه الارتسامات التطور الحاصل في إنتاج هذين القطاعين خلال الفصل الثاني من سنة **2019** وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الثالث من سنة **2019**.

1. ارتسامات أرباب المقاولات الخاصة بالفصل الثاني من سنة 2019

1.1 قطاع الخدمات التجارية غير المالية

خلال الفصل الثاني من سنة 2019، قد تكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات **قطاع الخدمات التجارية غير المالية** بلغت نسبة 81%. وقد يكون النشاط الإجمالي لهذا القطاع عرف استقرارا حسب 66% من أرباب المقاولات، وارتفاعا حسب 24% منهم. ويعزى هذا التطور، من جهة، إلى التحسن المسجل في أنشطة «التخزين والخدمات الملحقة بالنقل» و«النقل البرّي والنقل عبرالأنابيب»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المسجل على مستوى «أنشطة خدمات البريد».

وتجدر الإشارة إلى أن تطور النشاط الإجمالي لهذا القطاع قد يكون رافقه استقرار في الخدمات الموجهة للخارج.

اعتبر مستوى دفاتر الطلب **لقطاع الخدمات التجارية غير المالية** عاديا حسب 85% من أرباب المقاولات وأقل من العادي حسب 10%. وبخصوص عدد المشتغلين، قد يكون عرف استقرارا حسب 67% من أرباب المقاولات.

2.1 قطاع تجارة الجملة

خلال الفصل الثاني من سنة 2019، قد تكون مبيعات **قطاع تجارة الجملة** في السوق الداخلي عرفت انخفاضا حسب 35% من أرباب المقاولات وارتفاعا حسب 15% منهم.

وقد يعزى هذا التطور بالأساس، من جهة، إلى التراجع المسجل في مبيعات «أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة» و«تجارة المواد الغذائية والمشروبات بالجملة» ومن جهة أخرى، إلى التحسن المسجل في مبيعات «تجارة تجهيزات الاعلام والتواصل».

وقد يكون عدد المشتغلين عرف استقرارا حسب 88% من أرباب المقاولات.

واعتبر مستوى المخزون من السلع عاديا حسب 75% من تجار الجملة وأقل من العادي حسب 16% منهم.

أما أسعار البيع، فقد تكون عرفت ارتفاعا، حسب 23% من أرباب المقاولات، وانخفاضا حسب 9% منهم.

2. توقعات أرباب المقاولات الخاصة بالفصل الثالث من سنة 2019

1.2 قطاع الخدمات التجارية غير المالية

خلال الفصل الثالث من سنة 2019، يتوقع 34% من مقاولي **قطاع الخدمات التجارية غير المالية** ارتفاعا للنشاط الإجمالي، في حين يتوقع 13% منهم انخفاضا. وتعزى هاته التوقعات، من جهة، إلى الارتفاع المرتقب في أنشطة «النقل الجوي» و«أنشطة التأجير والاستئجار»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المنتظر على مستوى «أنشطة البرمجة والبث».

فيما يخص الطلب المتوقع خلال الفصل الثالث من سنة 2019، فإن 53% من أرباب مقاولات **قطاع الخدمات التجارية غير المالية** يرتقبون استقراره.

كما يتوقع 78% من أرباب المقاولات بهذا القطاع استقرارا في عدد المشتغلين.

2.2 قطاع تجارة الجملة

خلال الفصل الثالث من سنة 2019، يتوقع 23% من **تجار الجملة** ارتفاعا في حجم إجمالي المبيعات وانخفاضا حسب 19% منهم.

وقد يعزى هذا التطور من جهة، إلى الارتفاع المرتقب في حجم مبيعات «أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة» و«تجارة المنتجات الفلاحية الخام والحيوانات الحية بالجملة» ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المرتقب في حجم مبيعات «تجارة المواد الغذائية والمشروبات بالجملة».

كما يتوقع 73% من أرباب المقاولات استقرارا في عدد المشتغلين وارتفاعا حسب 24% منهم.

وبخصوص مستوى دفاتر الطلب، يتوقع أن يكون أقل من العادي حسب 38% من تجار الجملة، وأكبر من العادي حسب 22% منهم خلال نفس الفصل.

آراء أرباب مقاولات الخدمات التجارية غير المالية (النسبة بـ %)

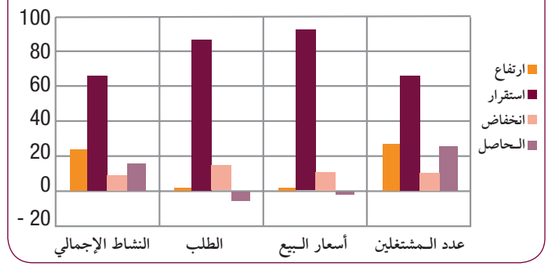

آراء أرباب مقاولات قطاع تجارة الجملة (النسبة بـ %)

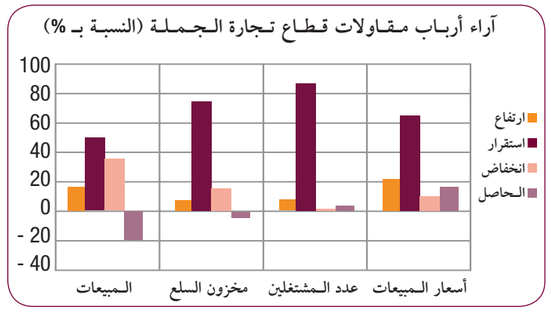

توقعات أرباب مقاولات الخدمات التجارية غير المالية (النسبة بـ %)

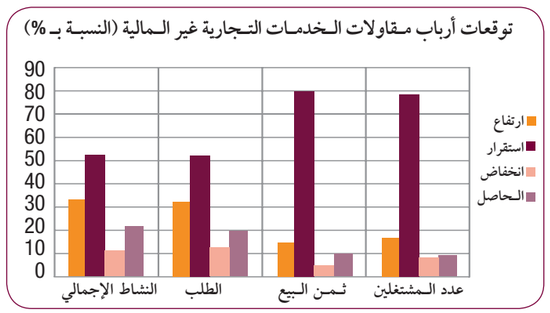

توقعات أرباب مقاولات قطاع تجارة الجملة (النسبة بـ %)